

2022/12/26

مقترح اتحاد شركات الاستثمار بشأن تصنيف الأشخاص المرخص لهم لدى الجهات الحكومية المعنية

خاطب اتحاد شركات الاستثمار معالي السيد/ مازن سعد علي الناهض - وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أنه وبالإشارة إلى أن وزارة التجارة والصناعة خلال العام المنصرم قامت بإعادة تصنيف كافة أنواع الشركات الخاضعة لرقابة الوزارة وفق أكواد صادرة عنها، الأمر الذي أدى إلى تصنيف الأشخاص المرخص لهم (شركات الاستثمار) تحت مسمى "مكتب إدارة أعمال" دون مراعاة لكون العديد من الأشخاص المرخص لهم هي شركات مدرجة في بورصة الكويت وتمارس العديد من الأنشطة المرخص بها من قبل هيئة أسواق المال في مجال أنشطة الأوراق المالية ومن ضمنها (مدير محفظة استثمار - مدير نظام استثمار جماعي - مستشار استثمار - وكيل اكتتاب - أمين حفظ - صانع سوق - وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية الخ)، وأدى هذا التصنيف إلى نتيجة غير محمودة العواقب على سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، إذ قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بدورها بتسجيل الأشخاص المرخص لهم تحت أقرب المسميات المهنية لديها وهو نشاط "تجارة ومطاعم"، وهو ما أعاق تلك الكيانات (الشركات الاستثمارية) عن استقدام احتياجاتها من الوظائف والخبراء المتطلبين وفق متطلبات هيئة أسواق المال.

وحيث سبق أن قام وفد من اتحاد شركات الاستثمار برئاسة السيد/ صالح السلمي - رئيس الاتحاد بالاجتماع مع معالي وزير التجارة والصناعة السابق السيد/ فهد مطلق الشريعان وعرض موضوع تصنيف شركات الاستثمار (الأشخاص المرخص لهم) والعواقب المترتبة عليه خاصة لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، وكانت نتاج هذا الاجتماع التالي:

- 1- أبدى الوزير اهتمام كبير بحل المشكلة وطلب من السيد/ وكيل الوزارة العمل على حلها بشكل فوري، حيث أوضحنا للوكيل أن المشكلة تكمن في أن وزارة التجارة والصناعة قامت بتسجيل جميع شركات الاستثمار تحت مسمى "مكتب إدارة أعمال الشركة" وأن النظام الإلكتروني الخاص بأنشطة الشركات المساهمة لا يسمح بالحذف والإضافة لأكثر من نشاط واحد فقط في حين أن أغلب شركات الاستثمار تمتلك العديد من الأنشطة المرخصة من قبل هيئة أسواق المال.
- 2- استدعى وكيل الوزارة مسئول إدارة الحاسب الآلي بالوزارة (مهندس/ ميسره) وطلب منه حل المشكلة التقنية بالسماح للشركات بإضافة أنشطتها المختلفة على موقع الوزارة.



3- قامت أحد الشركات أعضاء الاتحاد (شركة المركز المالي الكويتي) بالولوج للنظام الآلي للوزارة ومحاولة تعديل أنشطتها التجارية وفق نظامها الأساسي والتراخيص الصادرة لها من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي إلا أنه تبين لها وجود العديد من المشاكل منها:

- عدم وجود للعديد من الأنشطة المرخص بها من قبل هيئة أسواق المال للشركات الاستثمارية على قائمة الأنشطة المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة ومنها على سبيل المثال لا الحصر (التمويل – الوساطة "وسيط" – منح القروض – إدارة المحافظ الاستثمارية – مستشار الاستثمار – وكيل الاكتتاب – أمين الحفظ – صانع السوق – إصدار صكوك).

- تمت مراجعة قائمة الأنشطة المتاحة على موقع وزارة التجارة والصناعة تبين أن هناك بعض الأنشطة المتوافقة مع أنشطة شركات الاستثمار ومنها:

- 6546 صناديق الاستثمار المفتوحة
- 6547 صناديق الاستثمار المغلقة
- 6548 إدارة صناديق الاستثمار المشتركة
- 6545 الاشتراك في تأسيس الشركات
- 5990 بيع وشراء العقارات والأسهم لصالح الشركة
- 5142 بيع وشراء السندات
- 5143 بيع الأسهم
- 5145 بيع وشراء الأسهم والسندات لحساب الشركة فقط

- تمت مراجعة مسئول إدارة الحاسب الآلي بالوزارة والذي أكد بأن قائمة الأنشطة المتاحة تتوافق مع النظام العالمي بشأن أنشطة الأشخاص المرخص لهم، وهو للأسف أمر غير صحيح حيث أن نشاط مثل (أمين الحفظ – صانع السوق) هو نشاط عالمي مصرح به للعديد من الكيانات الاقتصادية الدولية مثل جي بي مورجن (JPMorgan Chase)، فضلا عن أن جميع أنشطة شركات الاستثمار لا يمكن إضافتها أو تعديلها أو حذفها في النظام الأساسي وعقد التأسيس إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من هيئة أسواق المال، وبالتالي فإن المسميات الواردة بالأكواد لبعض الأنشطة غير متطابقة مع التراخيص والموافقات الصادرة عن هيئة أسواق المال، مثل نشاط صناديق الاستثمار، حيث أن الرخصة الصادرة عن هيئة أسواق المال تكون تحت مسمى "مدير نظام استثمار جماعي" ولا وجود لمسمى رخصة صناديق استثمار مفتوحة أو مغلقة أو مشتركة.



• في محاولة لحل جزئي لمشكلة تصنيف شركات الاستثمار لدى الهيئة العامة للقوى العاملة قامت شركة المركز المالي الكويتي بالتواصل مع مسئول إدارة الحاسب الآلي بالوزارة وتأكيد قيامها بإضافة العديد من أكواد الأنشطة المشار إليها عالية، وذلك من خلال موقع الوزارة، ألا الغريب أن المسئول أكد بأن قبول طلبات إضافة الأنشطة يجب أن يكون مدعما بمحضر اجتماع جمعية عمومية غير عادية بإضافة النشاط!! علما بأن هذا الأمر غير منطقي نظرا لأن جميع أنشطة شركات الاستثمار تمت إضافتها بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من هيئة أسواق المال وعقد الجمعية العمومية غير العادية اللازمة، أما فكرة إضافة الأنشطة بمسمياتها الموجودة بأكواد الوزارة فهو أمر غير مقبول من هيئة أسواق المال.

4- أنه على الرغم من وجود ربط آلي بين وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للقوى العاملة، ألا أنه قد تبين عدم توحيد لقائمة الأنشطة لدى الجهتين، وبالتالي من غير المعروف أنه في حال تعديل أنشطة الشركات لدى وزارة التجارة والصناعة ما هي تبعات وتأثير ذلك على تصنيف الشركات لدى النظام الآلي للهيئة العامة للقوى العاملة، علما بأن التصنيف المعتمد من وزارة التجارة والصناعة انعكس سلبا على تصنيف الشركات الاستثمارية لدى الهيئة العامة للقوى العاملة وأدى إلى عدم تلبية طلب الشركات الاستثمارية في استقطاب الخبرات الاستثمارية من الخارج بالنظر لتصنيف الشركات الاستثمارية من شركات الدرجة الثالثة (ملفها الوظيفي لا يسمح باستقدام عمالة من الخارج) بدلا من تصنيفها السابق من الدرجة الأولى.

5- أن التصنيف الذي اتبعته وزارة التجارة والصناعة بشأن أنشطة الأشخاص المرخص لهم (شركات الاستثمار) يضع تلك الشركات - وأغلبها مدرج في بورصة الكويت - تحت بند المساءلة من مساهميتها ويؤثر بشكل مباشر على سمعة تلك الشركات مع عملائها داخل وخارج الكويت، وقبل كل ذلك يعرض خطط هيئة أسواق المال لتطوير بورصة الكويت للكثير من العقبات والتأخير.

6- لذا فإن اتحاد شركات الاستثمار وفي إطار دوره بالمحافظة على حقوق ومكتسبات أعضاء الاتحاد يقترح بالتدخل السريع والفوري لدى الإدارات المعنية بعملية تصنيف أنشطة الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة لوضع الأمور في نصابها الصحيح حفاظا على سمعة الاقتصاد الكويتي ومصالح الأشخاص المرخص لهم.

كما طالب الاتحاد بتحديد موعد للقاء معالي الوزير لبحث الأمر في أقرب وقت ممكن، لما له من آثار كبيرة على بيئة الأعمال والاقتصاد الوطني.